

ملخص الكتاب

الاستراتيجية القانونية للنضال الفلسطيني

يُعدّ هذا الكتاب حصيلة ندوة أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان بتاريخ 2013/2/26، جمعت ثلّة من المفكرين والخبراء وأساتذة القانون والعلوم السياسية، وذلك تحت عنوان "الاستراتيجية القانونية للنضال الفلسطيني".

تدور مباحث الكتاب حول ثلاثة محاور رئيسية: الاحتلال والنضال الفلسطيني في القانون الدولي، والحق في العودة وتقرير المصير، وأخيراً استراتيجية مقاومة الاحتلال وممارساته على المستوى القانوني الدولي، حيث يقدم الكتاب الاقتراحات ويطرح التساؤلات ويقيم أداء الجانب الفلسطيني والعربي، كما ويكشف عن بعض الحقائق المتعلقة بالتواطئ الغربي لصالح إسرائيل وغض الطرف عن جرائمها المتكررة بحق الشعب الفلسطيني.

في المبحث الأول يتحدث الكتاب عن حماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ويمهد لذلك بالحديث عن الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يؤكد على ضرورة الرجوع إلى تعريف الاحتلال في القانون الدولي واللوائح والقوانين التي تعالج مسائل الحروب البرية والاحتلال وما يترتب عليه من مسؤوليات تجاه الأرض المحتلة، وذلك بالنظر إلى جميع الأعراف والاتفاقيات والقرارات الصادرة بهذا الشأن منذ عام 1907، حيث عرف الاحتلال الحربي، وصولاً إلى بنود اتفاقية جنيف لعام 1949 المتعلقة بحماية حقوق المدنيين في ظل النزاعات.

وينتقل الكتاب بناءً على ما تقدم للحديث عن الحقوق المترتبة للسكان المدنيين الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني، فبالعودة إلى اتفاقية جنيف وبروتوكولها الإضافيين تبرز العناوين الرئيسية لحقوق الشعب الفلسطيني كشعب يزرع تحت الاحتلال: الحقوق الشخصية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، والحقوق القضائية، وحقوق المدنيين المعتقلين، وحق المقاومة المسلحة، حيث يذكر الكتاب تفصيل كل من تلك العناوين كما وردت في الاتفاقية، مشيراً إلى انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لكل منها، وأهمها حصار غزة وممارسات الاحتلال تجاه المقدسيين ودار الفصل العنصري وحواجز الاحتلال ومستوطناته واعتقالاته التعسفية بحق الفلسطينيين، عدا عن الممارسات والانتهاكات اليومية التي لا حصر لها ونهب ثروات الفلسطينيين المستمر.

ويسلط الكتاب الضوء على جزئية حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة، حيث يؤكد أن ذلك لا يستثني أيّاً من وسائل المقاومة وأشكالها، بل ويشير إلى أن من حق حركات التحرر الوطني في فلسطين الحصول على حماية قانونية دولية، وذلك بالاستناد إلى اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافيين والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم 1514 الدورة "15" الصادر في 1960/12/14، الخاص بتصفية الاستعمار ومنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ويخلص بذلك إلى أن الأسرى الفلسطينيين لدى الاحتلال الإسرائيلي يجب حمايتهم دولياً باعتبارهم أسرى حرب تحرير وطني وليسوا خارجين على القانون أو إرهابيين.

وأمام كل تلك الخروقات، يؤكد الكتاب على أن إسرائيل ملزمة بالتعويض المالي والاعتذار الرسمي للفلسطينيين في ما يخص المسؤولية المدنية كدولة احتلال، كما ويترتب عليها مسؤولية جزائية أمام المجتمع الدولي، الأمر الذي يتطلب قراراً من مجلس الأمن حسب القانون الدولي، وتحمل الدول الخمس دائمة العضوية مسؤولية استمرار إسرائيل في عدوانها مع استمرار حمايتها من قبل تلك الدول وأهمها الولايات المتحدة.

وبالرغم من عدم بت الكتاب في جدوى ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، إلا أنه يحمل المجتمع الدولي المسؤولية القانونية والأخلاقية لاستمرار ما يحدث في الأراضي المحتلة، وعلى رأسه الولايات المتحدة، حيث تبرز هنا أهمية إحراج المجتمع الدولي بالانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتسخيرها جميعاً لوقف ممارسات الاحتلال وتعويض الشعب الفلسطيني ووضع مختلف الدول أمام المساءلة القانونية في حال محاولة عرقلة ذلك.

وبالعودة إلى مشروعية المقاومة الفلسطينية بجميع أشكالها، وتحديد استخدام السلاح من بين تلك الوسائل، يؤكد الكتاب على أن المقاومة المسلحة تكتسب شرعيتها من العرف الإنساني والشرعي للإنسان قبل اكتسابها من القوانين والاتفاقيات الدولية قديمها وحديثها التي صانت ذلك الحق لكل شعب يرزح تحت الاحتلال الخارجي، وقد يقوم بتلك المهمة فئة من الشعب تلقى تأييداً من الجماهير وتمتلك صبغة وطنية، مع تشديد الكتاب على ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة وضرورة استحضار ذلك في الأروقة الدولية عند الحديث عن القضية الفلسطينية.

ويتحدث الكتاب عن حق تقرير المصير؛ عن تعريفه والقرارات الصادرة بشأنه والنصوص التي تشير إليه، ومنها التي تخص الشعب الفلسطيني، ويؤكد على إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه كاملة وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، ويلخص الكتاب أهم محطات تجاوز الغرب لهذا الحق الطبيعي للفلسطينيين بدءاً من وعد بلفور وليس انتهاءً بقرار تقسيم فلسطين.

وفي ذات السياق، يتطرق الكتاب إلى وضع الاستيطان من منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان، قبل الخوض في تأثيره عملياً على حق تقرير المصير وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، حيث يؤكد على أنه من شأن الاستيطان سلب الفلسطينيين حقهم في العودة إضافة إلى وضع العالم أمام الأمر الواقع المفروض بتغلغل الاستيطان وتقطيعه أوصال الضفة الغربية عند الحديث عن حق تقرير المصير.

ويوصي الكتاب إلى جانب ما تقدم بالاستفادة من القانون الدولي وقواعده ومعاهداته، كما يوصي بالتمسك بالقرارات الدولية الصادرة سابقاً وأهمها القرار رقم 1980/465 الذي صدر بالإجماع، والذي دعى إلى وقف الاستيطان وإزالة القائم منها بما فيها تلك المقامة داخل مدينة القدس العربية، عوضاً عن السعي لاستصدار قرارات جديدة ستواجه بالتأكيد بالفيتو الأمريكي.

ويناقش الكتاب سبل ووسائل وإمكانية ملاحقة المسؤولين ومرتكبي الجرائم الإسرائيليين قضائياً وأمام المحكمة الدولية، حيث يؤكد على أن الإسرائيليين قد خرّقوا أكثر من أربعة عشر اتفاقية وبروتوكولاً وإعلاناً عالمياً من خلال جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني، ويشير إلى مدى تراجع دور منظمات حقوق الإنسان على اختلاف أسباب ذلك التراجع، كما ويسلط الضوء على ازدواجية المعايير المتبعة من قبل بعض تلك المنظمات عدا عن الدول الغربية وهيئاتها ومؤسساتها الرسمية، ثم يشدد أخيراً على ضرورة توثيق جرائم الاحتلال وتقديم تلك الوثائق للمحاكم الدولية وأهمها: محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية، المحكمة الأوروبية

لحقوق الإنسان، إضافةً إلى محاكم بعض الدول التي اعتبرت نفسها صاحبة صلاحية في النظر في جرائم الحرب التي تقع على مواطنيها في دول أخرى.